كلمة **معالي السيد مصطفى شنيكات،وزير الزراعة، المملكة الأردنية الهاشمية**

سيدي الرئيس
أصحاب الفخامة رؤساء الدول الحكومات
أصحاب المعالى والعطوفة والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة
معالى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة
السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي سروري وغبطتي أن أتحدث اليكم وألتقي بهذا الجمع الخيرّ في مؤتمر قمة الغذاء العالمى الذى طالما انتظرنا انعقاده طويلا وبفارغ الصبر لأنه يأخذ فى وقتنا الحاضر أبعادا ومعاني خاصة ولأن من أولويات استراتيجيتنا العمل الدؤوب لتوفير الغذاء للسكان وتقليل ما أمكن من عجزه الذى ما زلنا نرزح تحت ثقله المتزايد يوما بعد يوم نتيجة للتزايد السكانى المضطرد الذى بات يهدد بكارثة غذائية كبيرة.

إن الأردن بموارده الطبيعية المحدودة وكدولة تعانى من نقص الأغذية مستمر فى وضع الأمن الغذائى على رأس الأجندة لسياسته الوطنية، حيث ساعدت النتائج الايجابية التى أسفرت عنها خطة الاصلاح الهيكلى (١٩٩٢-١٩٩٨) الوضع الاقتصادى على المدى المتوسط بالرغم من بقاء التحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة. فمنذ عام ١٩٩٢، ازداد نصيب الأغذية من مجموع انفاق الأسرة، حيث ينفق ٤٠٪ من الفقراء ما يزيد على ٥٢٪ من دخولهم على الأغذية.

هذا ومازال الأردن يعانى من شح المصادر المائية وكميتها وينجم عن ذلك نقص استغلال الأراضى الصالحة للزراعة فى الانتاج المطرى أو المعتمد على الرى، فمعدل سقوط الأمطار السنوى فى المرتفعات مثلا يخفى وراءه تذبذبات سنوية فى كمية المطر، وهذه التذبذبات هى التى تجعل الزراعة المطرية بالمرتفعات وادارة الغابات والمراعى أمرا تكتنفه المخاطر.

أيها السيدات والسادة،

إن الأردن الذى أصبح نموذج وقدوة فى الاصلاح السياسى والنهج الديموقراطى واحترام حقوق الانسان لابد أن يكون فى الوقت ذاته نموذجا فى الاصلاح الاقتصادى والجهد الانمائى الذى يشارك فيه الجميع من القاعدة الى

القمة حيث لا رجعة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة. وعليه فقد دأبت الحكومة على معالجة التدهور الخطير للزراعة، ووضعت الخطة الاقتصادية والاجتماعية الأردنية (١٩٩٣-١٩٩٧) التى لا تعتبر أداة للتخطيط المركزى الجامد، بل هى وثيقة سياسات وتطلعات توفر للقطاع الخاص مؤشرات مستقبلية تضىء الطريق، كما توفر للقطاع العام أداة لتأمين الانسجام والتكامل بين السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية بحيث تصب جميعا فى اتجاه واحد.

وانطلاقا من هذا التخطيط المستمر، فقد انتهجت الحكومة الأردنية سياسة زراعية تتصف بالكفاءة والديمومة والعدالة وتهدف لزيادة نسبة الاعتماد على الذات فى توفير الغذاء وادارة واستغلال مصادر الانتاج المتاحة خاصة الماء والأرض والعمالة بكفاءة اقتصادية مع المحافظة على البيئة وضمان ديمومة الانتاج. ان تحقيق الأهداف الشاملة للسياسة الزراعية لا يمكن الوصول اليه دون التعاون المثمر البناء مع المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية والمشاركة الفاعلة معها بتنفيذ المشاريع التنموية الزراعية.

وخير دليل على هذا التعاون تنفيذ عدة مشاريع تنموية فى الأردن بتمويل مشترك مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية أغلبها موجه لصغار المزارعين لتمكينهم من زيادة الاعتماد على أنفسهم وتوفير متطلبات أسرهم الغذائية ما أمكن وترتكز أساسا على تحقيق مقاصد مترابطة ضمن الأولويات الراهنة للحكومة الأردنية التي منها:

- مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائى،
- المحافظة على المصادر الطبيعية وحماية البيئة،
- تخفيف حدة البطالة بتوفير فرص عمل للريفيين والسير نحو المعيشة المستدامة،
- دعم وتفعيل دور المرأة الريفية عبر التدريب وأنشطة كسب الدخل.

أيها السيدات والسادة،

لقد عانت كثير من شعوب العالم لاسيما بمنطقة الشرق الأوسط خلال العقود الخمسة الماضية من ويلات حروب طاحنة أودت بحياة عشرات الألوف ودمرت هياكل البنية الأساسية وسببت نزيف الدماء والآلام والحرمان والفقر والعجز الغذائى وعدم الاستقرار لهذه الشعوب وهذا بدوره أدى لتراجع اقتصادياتها وتقليل انتاجها من الغذاء حيث خصصت كثيرا من مواردها للآلة الحربية وسباق التسلح الرهيب دون الانتباه لبرامج التنمية الاقتصادية

والاجتماعية. وفى ضوء ذلك وفى ظل الظروف الصعبة والتحديات القاسية التى تمر بها كثير من دول العالم اسمحوا لى أن أتقدم اليكم ببعض القضايا الهامة المتعلقة بالتنمية الزراعية التى آمل أن تلقى من حضراتكم الاهتمام والرعاية وتأخذ دورا هاما فى أروقة المؤتمر لبحثها بجدية ورؤية حقيقية.

**ومن أبرز هذه القضايا**

أولا – التمسك بالأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والالتزام بميثاقها للدور الذى تلعبه فى حماية السلام والأمن الدوليين والنهوض بالاقتصاد العالمى وتوجيهه نحو الانفتاح والتكامل والسير نحو تحقيق الأمن الغذائى لمختلف دول هذا العالم.

ثانيا – يمثل الأمن الغذائى مشكلة تعانى منها كافة الدول بطرق مختلفة لذا علينا تعزيز مبدأ المشاركة على مختلف المستويات لمواجهة هذه المشكلة بحيث يعطى الدعم الذى يقدمه المجتمع الدولى والمؤسسات والوكالات المتخصصة لتنفيذ برامج الأمن الغذائى أولوية كبيرة على الأجندة الدولية.

ثالثا – إن العدالة هى الأساس فى الحصول على الغذاء غير أن هذه العدالة جرى تقييدها بالاستثناءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولكى تتحقق العدالة فإنه يصبح الحصول على الغذاء حقيقة واقعة لذا يجب اعادة تصنيف الاستثناءات والفقر ليصبحا قضايا تنموية ذات أولوية لا مجرد نتائج ثانوية طبيعية للنمو الاقتصادى مع عدم استعمال الغذاء كوسيلة للضغط الاقتصادى أو السياسى.

رابعا – مراجعة واعادة النظر فى سياسة تمويل المشروعات الزراعية التى تقدمها مؤسسات التمويل لدول العالم الثالث فى الظروف والتطورات الدولية الراهنة.

خامسا– تأمين شبكة معلومات تربط دول العالم ببعضها البعض بحيث تؤمن وصول نتائج الأبحاث العلمية ووسائل نقل التكنولوجيا الموصى بها للاستفادة منها بكفاءة مع عدم تعرض سوق التكنولوجيا لتشويه كبير من خلال فرض أنظمة جديدة تتعلق بالملكية الخاصة لنتائج الأبحاث ووسائل التكنولوجيا.

سادسا– تلعب المرأة وصغار المزارعين والمجتمعات المحلية دورا كبيرا فى انتاج الغذاء والأمن الغذائى ويجب الاعتراف بحقوق هذه العناصر المتمثلة فى قدرتها على تحسين وحماية واستغلال الموارد الطبيعية كما يجب ضمان

مشاركة عادلة لهم عند اعداد الخطة التنموية الشاملة أثناء تنفيذها وتوفير البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه المشاركة.

سابعا– مطالبة المجتمع الدولى بضرورة وضع رؤية حقيقية لاقتسام المياه بين الدول المجاورة وفق حقها التاريخى وتلبية احتياجياتها.

أيها السيدات والسادة،

إننى لكبير الأمل بأن يكون لجهودنا المشتركة فى هذا المؤتمر الأثر الكبير فى التوجيه واتخاذ الاجراءات الكفيلة بسد العجز الغذائى لكثير من دول العالم وتحقيق الأمن الغذائى بالتعاون فيما بيننا حرصا منا على أن يكون هذا التعاون تحت إطار الحفاظ على عناصر التنمية الزراعية. ولا يفوتنى فى هذه المناسبة إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الذين ساهموا فى إعداد هذا المؤتمر وبذلوا جهودا مضنية فى ترتيبه واخراجه بصورة مشرقة وعلى رأسهم معالي المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية وأجهزتها المعنية وكذلك الشكر الجزيل لكل المؤسسات الدولية حكومية وغير حكومية شاركت فى الاعداد، آملا أن تسفر جهودنا وتكلل أعمالنا بالتوفيق والنجاح فى مؤتمرنا هذا. والشكر الموصول لحكومة وشعب ايطاليا العظيم للرعاية والاهتمام وحسن الاستقبال التى لمسناها جميعا.

وفقنا الله جميعا لتحقيق تنمية زراعية مستدامة واستقرار دولى شامل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.